السنة الرابعة والعشرون/ العدد 90 / شهر ايلول/ سنة تاريخ قبول النشر/2025/8/21

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i90.1597

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The Role of Workers' Remittances in Supporting Economic Growth in Iraq for the Period (2023–2010)

دور تحويلات العاملين بالخارج في دعم النمو الاقتصادي بالعراق للمدة [2010-2023]

نبأ كامل جبر /الباحث
Nabaa Kamel Jaber
Nabaa_K.Jaber@uomustansiriyah.edu.iq

أ.د.عبير محمد جاسم /المشرف
Abeer Mohammed Jassim
dr_abirm_jassim@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية

Abstract

This study aims to analyze the role of remittances from Iraqi workers abroad in supporting economic growth during the period (2010–2023), by examining the evolution of remittance volume, its ratio to GDP, and its impact on overall indicators such as consumption and investment. The study is based on the hypothesis that remittances from Iraqi workers abroad have a positive impact on economic growth, but the level of this impact varies depending on the economic environment and the policies followed in investing these remittances. The research relied on a descriptive analytical approach, supported by official data issued by the Central Bank of Iraq, the Central Statistical Organization, and the World Bank. The results showed that remittances were characterized by fluctuation and instability during the period studied, and their contribution to GDP remained limited, not exceeding 0.6% at best. This is due to the absence of government policies regulating these remittances, weak financial inclusion, and households' reliance on remittances for consumption purposes.

Keywords: Workers' remittances, migration, economic growth, GDP, Iraq.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور تحويلات العاملين العراقيين في الخارج في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010–2023)، من خلال دراسة تطور حجم التحويلات، ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتأثيرها في المؤشرات الكلية مثل الاستهلاك والاستثمار. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن تحويلات العاملين بالخارج تؤثر إيجابيًا في النمو الاقتصادي، إلا أن مستوى هذا التأثير يختلف تبعًا للبيئة الاقتصادية والسياسات المتبعة في استثمار هذه التحويلات. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً ببيانات رسمية صادرة من البنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للإحصاء والبنك الدولي. وقد أظهرت النتائج أن تحويلات العاملين اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار خلال الفترة المدروسة، كما أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بقيت محدودة. ويرجع ذلك إلى غياب السياسات الحكومية التي تنظم هذه التحويلات، وضعف الشمول المالي،

واعتماد الأُسر على التحويلات لأغراض استهلاكية.

الكلمات الرئيسية : تحويلات العاملين، الهجرة، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي، العراق.

المقدمة

تُعد تحويلات العاملين في الخارج أحد المصادر المهمة للنقد الأجنبي في الدول النامية، وتلعب دورًا بارزًا في دعم الاقتصاد الوطني من خلال زيادة دخل الأُسر، وتحفيز الطلب الكلي، والمساهمة في التخفيف من الفقر والبطالة. وقد شهد العراق خلال العقود الأخيرة تصاعدًا في أعداد المهاجرين نتيجة الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، مما أدى إلى تنامي التحويلات المالية من الخارج. ورغم تزايد حجم هذه التحويلات في بعض السنوات، إلا أن مساهمتها في النمو الاقتصادي لا تزال محدودة، بسبب ضعف توظيفها في القطاعات الإنتاجية، وغياب السياسات الحكومية الواضحة للاستفادة منها ضمن خطط التنمية الاقتصادية. كما أن معظم هذه التحويلات تذهب للاستهلاك، مما يقلل من أثرها على الناتج المحلي والإنتاج والاستثمار. ينطلق هذا البحث من تحليل واقع تحويلات العاملين العراقيين في الخارج خلال المدة (2010–2023)، وتقييم دورها في دعم النمو الاقتصادي، مع التركيز على التحديات التي تواجهها، واقتراح الآليات المناسبة لتعظيم أثرها في التنمية المستدامة.

1. منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث: تُعدّ تحويلات العاملين العراقيين في الخارج مصدرًا ماليًا مهمًا للاقتصاد الوطني، إلا أن دورها في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010–2023) كان محدودًا، نتيجة تذبذب قيمتها، وضعف توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية، وغياب السياسات الاقتصادية التي تضمن استثمارها بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً : أهداف البحث

1. دراسة تطور تحويلات العاملين العراقيين في الخارج خلال المدة (2010–2023).
2. تحليل أثر هذه التحويلات في دعم النمو الاقتصادي في العراق.
3. تشخيص التحديات التي تحدّ من فاعلية التحويلات في الاقتصاد الوطني.
4. اقتراح سياسات لتعظيم الاستفادة من التحويلات وتحويلها إلى أداة تنموية فاعلة.

ثالثاً : اهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث في كونه يسهم في تقييم دور أحد مصادر التمويل الخارجي المستقرة نسبياً، وهو التحويلات، ولاسيما في ظل تقلبات أسعار النفط وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يجعل التحويلات بديلاً حفز النمو الاقتصادي، إذا ما تم استثمارها بشكل صحيح.

رابعاً: فرضية البحث: تؤثر تحويلات العاملين بالخارج بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، لكن مستوى هذا التأثير يختلف حسب البيئة الاقتصادية والسياسات المتبعة في استثمار هذه التحويلات.

خامساً : منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات من المصادر الرسمية (البنك المركزي العراقي، وزارة التخطيط، البنك الدولي) وتحليلها للكشف عن أثر التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2010–2023).

سادساً : الاطار الزماني والمكاني:

- الحدود الزمانية للبحث للمدة (2010-2023).
- الحدود المكانية العراق دراسة حالة.

سابعاً : هيكلية البحث: تم تقسيم الدراسة الى محورين ، حيث تناول المحور الاول الاطار النظري لتحويلات العاملين في الخارج (مفهومها – أهميتها - أنواعها) وتضمن أربع مطالب إهتم المطلب الاول منه بتوضيح الجانب المفاهيمي لتحويلات العاملين بالخارج ، وتضمن المطلب الثاني الجانب المفاهيمي لنمو الاقتصادي ، اما المطلب الثالث فقد إختص بتوضيح العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي. المحور الثاني دراسة حالة العراق المطلب الأول تطور حجم الهجرة في العراق خلال العقود الاخيرة ، والمطلب الثاني تحليل تحويلات الخارجية في العراق ، أما المطلب الثالث يتضمن التحديات والاستراتيجيات المقترحة لتعظيم الاستفادة من التحويلات.

المحور الاول : الجانب النظري لتحويلات العاملين بالخارج والنمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأنواع تحويلات العاملين

أولاً: مفهوم تحويلات العاملين بالخارج: تشكل تحويلات العاملين بالخارج في الاقتصاديات النامية مصدراً مالياً مهماً يوازي في بعض الأحيان إيرادات التصدير، أو حتى يفوقها. وقد ظهرت في العقود الأخيرة أدبيات اقتصادية واسعة تبحث في دورها التنموي، حيث أشارت تقارير البنك الدولي إلى أنها تمثل مصدرًا أكثر استقرارًا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو المساعدات الخارجية (World Bank, 2021). ويُعرفها البنك الدولي بأنها "التدفقات المالية الصادرة عن الأفراد العاملين خارج أوطانهم، والتي تُرسل إلى أسرهم أو ذويهم في بلد المنشأ" (World Bank, 2022). وتُحسب التحويلات ضمن الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وتعد تدفقات تحويلية غير مقابلة بسلع أو خدمات مباشرة. وتعتبر التحويلات المالية نوعًا من الدخل الخاص العابر للحدود، مما يجعلها ترتبط ارتباطًا آنياً بمتغيرات الاقتصاد الكلي، مثل: الاستهلاك، الطلب الكلي، الإدخار، والاستثمار. ويمكن تعريف تحويلات العاملين بالخارج بأنها: جزء من دخول العاملين بالخارج والتي يتم تحويلها الى موطنهم الأصلي من أجل إعالة اسرهم. وتمثل إحدى الفقرات المهمة في ميزان المدفوعات فهي جزء من التحويلات الجارية التي تمثل احدى عناصر الحقن بالعملات الأجنبية للاقتصاديات بصورة عامة والاقتصاديات المرسلة للعمالة بصورة خاصة.

ثانياً: أهمية تحويلات العاملين بالخارج: تمثل تحويلات العاملين بالخارج من أبرز مصادر التدفقات المالية العالمية، حيث تتجاوز في حجمها المساعدات الأجنبية، وتأتي في المرتبة الثانية بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (ريتشار وبايج، 2015، ص 3-4). وتكمن أهميتها في قدرتها على دعم التنمية الاقتصادية للدول المستفيدة منها، شريطة توافر بيئة سياسية واقتصادية ملائمة تتبنى سياسات تحفيزية تمكّن من استثمار هذه التحويلات بشكل فعّال. وتتمثل أبرز الآثار الإيجابية لهذه التحويلات على المستوى الكلي في دعم ميزان المدفوعات واستقراره النسبي، مما يتيح للحكومات التنبؤ بحجم التدفقات المالية المتوقعة. كما تُعد التحويلات مصدرًا مهمًا للعملات الأجنبية، وتساهم في تقليص عجز الحساب الجاري، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي واجتماعي ملموس، لاسيما في الدول النامية التي تواجه نقصًا دائمًا في موارد النقد الأجنبي. فضلاً عن ذلك، تؤدي التحويلات إلى تقليل الفقر والبطالة عبر توفير فرص عمل جديدة وزيادة الدخل، فضلًا عن تعزيز التكوين الرأسمالي، وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة، ونقل المهارات والخبرات من خلال التجربة العملية والتدريب (الخلفية، 2011، ص 73). تتأثر تحويلات العاملين بثلاث مجموعات من العوامل:

1. عوامل تتعلق بالمهاجرين أنفسهم.
2. عوامل تتصل بالدول المستوردة للعمالة.

3. عوامل تخص الدول المصدّرة للعمالة.

وتبرز أهمية التحويلات في عدة جوانب أخرى، من بينها (الخلفية، 2011، ص75):

1. رفع مستوى المعيشة في الدول النامية: إذ تؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك، وهو أمر إيجابي في العموم، لكنه قد يتحول إلى سلبي إذا ارتفعت الواردات بشكل كبير نتيجة ضعف القدرة التنافسية للصادرات، مما قد يُفاقم عجز ميزان المدفوعات.

2. دعم موارد النقد الأجنبي: تعتبر التحويلات مصدرًا مهمًا للنقد الأجنبي، خاصة في الدول النامية التي تعاني من عجز مستمر. وعلى الرغم من أن الدول المتقدمة مثل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة تسجل أعلى حجم مطلق للتحويلات، فإن الدول النامية تتصدر من حيث نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض قيمة الناتج لديها مقارنة بالدول المتقدمة.

3. تعزيز الاستثمار المحلي: تُتيح التحويلات إمكانية توجيهها نحو الاستثمار المنتج، ولكن ذلك يتطلب من الحكومات وضع سياسات فعالة تحفز على استثمار هذه الأموال في مجالات اقتصادية مولدة للدخل، مع ضمان حماية حقوق المهاجرين وتشجيعهم على تحويل أموالهم بشكل رسمي ومنظم (قيوم وكيودار، 2020، ص 109). بذلك، فإن تحويلات العاملين في الخارج تمثل موردًا استراتيجيًا يجب على الدول النامية إدارته بفعالية لتعزيز التنمية المستدامة، وتقليص الاعتماد على التمويل الأجنبي، من خلال دمجه في الخطط التنموية طويلة الأجل.

ثالثاً: أنواع تحويلات العاملين بالخارج: يصنّف صندوق النقد الدولي (IMF, 2023) التحويلات الخارجية إلى نوعين رئيسين:

1. التحويلات الشخصية [Personal Transfers]: وتشمل المبالغ المالية التي يرسلها العاملون في الخارج إلى أسرهم أو أقاربهم في بلدهم الأم. وتُعدّ هذه التحويلات الأكثر شيوعًا وتمثل النسبة الأكبر من إجمالي التدفقات المالية إلى الدول النامية، إذ تتجاوز 80%، وغالبًا ما تستعمل في تغطية احتياجات المعيشة اليومية كالطعام والسكن والملبس وغيرها من المتطلبات الاستهلاكية.

2. تعويضات العاملين [Compensation of Employees]: وهي الأجور والمكافآت التي يحصل عليها الأفراد العاملون لفترات زمنية محدودة في بلد أجنبي، دون أن يُعتبروا مقيمين دائمين فيه. وتشمل هذه التعويضات المرتبات النقدية فضلاً عن المزايا العينية التي يحصل عليها العامل خلال فترة عمله المؤقت. أما من حيث القنوات التي تُرسل عبرها هذه التحويلات، فهي تنقسم إلى قسمين:

- **القنوات الرسمية:** وتشمل التحويلات التي تتم عبر المصارف المحلية أو شركات التحويل العالمية (مثل Western Union وMoneyGram)، وتتميز هذه القنوات بموثوقيتها وأمانها، إلا أنها غالبًا ما تكون أعلى كلفة.
- **القنوات غير الرسمية:** وتشمل النقل اليدوي للأموال أو الاعتماد على وسطاء محليين، وهي شائعة في العراق نتيجة ضعف البنية التحتية المصرفية وارتفاع رسوم التحويل عبر القنوات الرسمية. كما يمكن تصنيف التحويلات بحسب الغرض من استخدامها إلى ثلاثة أنواع:
- تحويلات استهلاكية: وهي التي تُنفق على تغطية الاحتياجات اليومية للأسر.
- تحويلات استثمارية: وتُوجه إلى إنشاء أو تمويل مشاريع صغيرة أو شراء عقارات وأصول إنتاجية.
- تحويلات اجتماعية: وتُخصص لتغطية نفقات التعليم والصحة أو المساهمة في المناسبات الاجتماعية المختلفة

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية وانواع النمو الاقتصاي

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي: يُعدّ النمو الاقتصادي أحد المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد الكلي، ويُقصد به الزيادة المستمرة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني على المدى الطويل، والتي تُقاس عادةً بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) بعد استبعاد تأثيرات التضخم. ويشير النمو الاقتصادي إلى التحسن الكمي في إنتاج السلع والخدمات داخل الاقتصاد، وهو ما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الدخل الفردي، فضلاً عن زيادة موارد الدولة (الهاشمي والخليفة، 2009، ص 24). ويُميز الاقتصاديون بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث إن النمو يمثل الجانب الكمي (زيادة الناتج)، بينما تشير التنمية إلى التغيرات النوعية الهيكلية التي تشمل تحسين مستوى التعليم، الصحة، وتوزيع الدخل، وتوسيع القدرات البشرية (الجنابي، 2015، ص 31). ويُقاس النمو الاقتصادي عادةً من خلال نسبة التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما يرتبط بعوامل متعددة مثل زيادة التكوين الرأسمالي، التقدم التكنولوجي، تنمية رأس المال البشري، وتحسين الكفاءة الاقتصادية الكلية (العبيدي، 2018، ص 19). وكلما تحقق النمو ضمن إطار اقتصادي متوازن ومستدام، انعكس ذلك إيجاباً على تحقيق الرفاه الاجتماعي وتقليص الفقر

ثانياً: أنواع ومقاييس النمو الاقتصادي

أ- **أنواع النمو الاقتصادي:** هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي للطريقة التي يعمل فيها النظام الاقتصادي نذكر منها:

1. **النمو التلقائي Automatic Growth :** وهو النمو الذي يحدث بصورة تلقائية بفعل القوة الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد بعيداً عن تدخل الدولة أي عبر تطبيق أسلوب الحرية الاقتصادية، ويتطلب هذا النوع من النمو مرونة عالية للهيكل الاقتصادي للبلد حتى يتمكن من أن ينتقل من قطاع آخر من دون الارتكاز على خطة اقتصادية موجودة مسبقا وهذا ما شهدته الدولة الرأسمالية منذ الثورة الصناعية (أحمد، 1999، ص 102).

2. **النمو العابر Transient Growth** : هو نمو طارئ يفتقر لصفة الاستمرارية والثبات، يحدث استجابة لتأثير عوامل خارجية وبمجرد ما تتلاشى هذه العوامل يتلاشى النمو الذي أحدثته، وهذا النمو يحدث في الكثير من البلدان النامية ولاسيما النفطية منها على أثر ارتفاع أسعار النفط مما يترتب عليه إحداث قفزات في معدل النمو الاقتصادي تزول عندما تنخفض أسعار النفط (عبد العزيز القطيفي، 1999، ص 171).

3. النمو المخطط : The Planned Growth : وهو النمو الاقتصادي الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بوضع خطة تخطيط شاملة للموارد والإمكانات الاقتصادية المتاحة واحتياجات المجتمع، وأن هذا النوع من النمو يعتمد على قدرة المخططين ومدى ملائمة الخطط الاقتصادية الموضوعة لواقع الاقتصاد وجاهزيته (أحمد، 1999، ص 120).

ب- **مقاييس النمو الاقتصادي:** تقسم مقاييس النمو الاقتصادي إلى الاتي (الافندي، 2012، ص 313).

أ- المقياس الاجمالي: وهو الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الاجمالي

$$\text{معدل النمو البسيط} = \frac{\text{الناتج القومي للسنة الحالية} - \text{الناتج القومي للسنة السابقة}}{\text{الناتج القومي للسنة السابقة}} \times 100$$

ب_ المقياس الفردي: هذا المقياس يركز على نمو الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع ويقاس وفقاً للصيغة التالية:

1. الدخل الفردي الحقيقي (متوسط الدخل الفردي) =$\frac{\text{الدخل (الناتج) القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$

2. معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي - معدل التضخم

ج_ معدل النمو المركب :يقيس معدل النمو الإقتصادي السنوي في الدخل، كمتوسط خلال مدة زمنية طويلة نسبياً (جرار، 2018, ص119).

معدل النمو المركب=($\frac{\text{القيمية النهائية}}{\text{القيمة الابتدائية}}$)1/n ×100. حيث أن:n =عدد السنوات

المطلب الثالث: العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي : اعتمدت الكثير من الدراسات على نظريات الاقتصاد الكلي لتفسير العلاقة بين التحويلات والنمو، من أبرزها:

1. **نظرية النمو لسولو [Solow Growth Model]:** تُركز نظرية سولو على أهمية رأس المال والادخار والتكنولوجيا في تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل. وفقًا لهذه النظرية، تُعد التحويلات المالية الخارجية مصدرًا إضافيًا للادخار الوطني، مما يزيد من تراكم رأس المال ويعزز قدرة الاقتصاد على النمو. ومع ذلك، يشير سولو إلى أن هذا التأثير قد يكون محدودًا إذا لم تُستخدم الأموال في تحسين الإنتاجية أو التكنولوجيا، إذ سيصل الاقتصاد في نهاية المطاف إلى مستوى توازن (steady state) يحدد معدل النمو (Acemoglu, 2023, P.p.14-12).

2. **نظرية رأس المال البشري [Human Capital Theory]:** تركز هذه النظرية على الاستثمار في التعليم والصحة باعتباره محركًا رئيسًا للنمو الاقتصادي المستدام. التحويلات المالية التي تُستثمر في تعليم الأبناء أو رعاية الصحة تزيد من إنتاجية القوى العاملة مستقبليًا، ما يؤدي إلى نمو طويل الأجل في الناتج القومي (Spatafora, Gatti, Rogers, & Demirullahu, 2021,P.p. 46-45).

3. **نظرية النمو الداخلي [Endogenous Growth Theory]:** تؤكد هذه النظرية على أن العوامل الداخلية مثل الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة هي المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي. التحويلات الخارجية، عند توجيهها نحو تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو تطوير البنية التحتية الإنتاجية، تعزز من الابتكار والإنتاجية، وتدعم نموًا مستدامًا لا يعتمد فقط على تراكم رأس المال، بل على التفاعل المستمر للمعرفة والمهارات (Howitt, 2018, P.p.9–7)

4. **نظريـــة دورة الحيـــاة [Life–Cycle Hypothesis]:** تفترض هذه النظرية أن الأفراد يخططون لاستهلاكهم وادخارهم على مدار حياتهم. التحويلات الخارجية تساعد الأسر على تغطية فجوات الدخل في حالات البطالة أو التقاعد أو الأشخاص غير العاملين، ما يقلل من حدة التفاوت الاجتماعي ويحقق استقرارًا نسبيًا في الاستهلاك. هذا الاستخدام يوضح أن التحويلات ليست فقط أداة للاستهلاك الفوري، بل وسيلة لتحقيق توازن اجتماعي اقتصادي (Ando & Modigliani, 1963,P.p.62-60)

المحور الثاني : الجانب التطبيقي تحليل واقع التحويلات الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق

المطلب الأول: تطور حجم الهجرة في العراق خلال العقود الاخيرة : شهد العراق خلال العقود الأخيرة موجات متتالية من الهجرة، ارتبطت في الغالب بالظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي عصفت بالبلاد منذ ثمانينيات القرن الماضي. فقد بدأت أولى موجات الهجرة الجماعية مع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية (1980–1988)، والتي دفعت الآلاف من الشباب العراقي إلى مغادرة البلاد إما هروبًا من التجنيد الإجباري أو بسبب الأوضاع الأمنية والمعيشية

الصعبة. تفاقمت هذه الظاهرة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 وما تبعها من حصار اقتصادي استمر أكثر من عقد من الزمن، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وهي من أبرز العوامل الطاردة للسكان. وفي أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، دخلت البلاد في حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وتعرّضت العديد من الطوائف والمكونات لهجمات ممنهجة، ما أدى إلى موجة نزوح وهجرة واسعة النطاق، داخلية وخارجية، خاصة بين عامي 2005–2007 (منظمة الهجرة الدولية، 2016). وفي السنوات الأخيرة، ازدادت معدلات الهجرة الخارجية نتيجة تفاقم البطالة وغياب الفرص التنموية وخصوصًا بين فئة الشباب. ووفقًا لتقارير وزارة التخطيط العراقية، فإن عدد العراقيين المقيمين في الخارج تجاوز 4 ملايين شخص حتى عام 2022، ويتركّز معظمهم في دول أوروبية مثل ألمانيا والسويد، فضلاً عن تركيا والأردن وإيران (وزارة التخطيط، 2022، ص19). ورغم أن بعض الهجرة كانت مؤقتة ولأغراض العمل، إلا أن نسبة كبيرة منها أصبحت دائمة نتيجة غياب برامج العودة أو ضعف البيئة المشجعة على إعادة الدمج داخل العراق.

جدول (1): عدد المهاجرين إلى الخارج ونسبة الهجرة بالعراق للفترة (2010-2023)

السنوات	عدد السكان	عدد المهاجرين إلى الخارج	نسبة الهجرة إلى الخارج
2010	32495366	2639101	8.1
2011	33338000	2621788	7.8
2012	34208000	2409812	7.0
2013	35377000	2318696	6.5
2014	36561000	2509878	6.8
2015	35212600	2786843	7.9
2016	36169123	1876587	5.1
2017	37139519	1454443	3.9
2018	38124182	2698711	7.0
2019	39128900	3124560	7.9
2020	40150174	2077976	5.2
2021	41190658	3593520	8.7
2022	42248900	3824000	9.0
2023	43324000	3955000	9.1

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء الأبحاث، نشرات سنوية، للفترة (2010-2023)

يوضح الجدول أعلاه تطور عدد السكان في العراق مقابل عدد المهاجرين إلى الخارج خلال الفترة من 2010 إلى 2023، إلى جانب نسبة الهجرة إلى الخارج من إجمالي عدد السكان. يتبين من خلال البيانات وجود تذبذب واضح في عدد المهاجرين، إلا أن الاتجاه العام يُظهر زيادة تدريجية في حجم الهجرة، لا سيما خلال السنوات الأخيرة. في عام 2010، بلغ عدد المهاجرين إلى الخارج حوالي (2,639,101) شخص، وهو ما يُمثل نسبة (8.1%) من مجموع السكان البالغ عددهم آنذاك (32,495,366) نسمة. واستمرت هذه النسبة بالتذبذب بين ارتفاع طفيف وانخفاض ملحوظ حتى عام 2017، حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها خلال الفترة المدروسة بنسبة (3.9%) فقط، وهو ما يعكس حالة من التراجع المؤقت في معدلات الهجرة. وقد يُعزى هذا الانخفاض إلى تحسن نسبي في الوضع الأمني بعد القضاء على تنظيم "داعش" في عدة محافظات، إضافة إلى استقرار أسعار النفط نسبيًا آنذاك، مما خفف الضغوط الاقتصادية عن شرائح واسعة من السكان، ولو بشكل مؤقت. غير أن هذا الاتجاه سرعان ما انعكس، إذ شهدت الفترة من 2018 إلى 2023 ارتفاعًا متسارعًا في عدد المهاجرين، حيث ارتفع العدد من (2,698,711) مهاجرًا في عام 2018 إلى (3,955,000) مهاجر في عام 2023، بزيادة تقارب مليون وربع مهاجر خلال خمس سنوات فقط. وبلغت نسبة المهاجرين إلى إجمالي السكان في عام 2023 ما يقارب (9.1%)، وهي النسبة الأعلى خلال المدة قيد الدراسة. هذا الارتفاع الحاد في أعداد المهاجرين بعد عام 2020 يُمكن تفسيره بعدة عوامل متداخلة، أبرزها:

- استمرار البطالة والفقر وارتفاع مستويات التضخم.

- تدهور الخدمات الأساسية، خصوصًا في مجالات التعليم والصحة والكهرباء.
- ضعف الثقة بالعملية السياسية واستمرار الفساد الإداري.
- تأثيرات جائحة كورونا التي فاقمت الأزمات المعيشية.
- انسداد آفاق التشغيل أمام فئة الشباب والخريجين الجدد.

ويُلاحظ كذلك أن التغير في عدد المهاجرين لا يرتبط فقط بالنمو السكاني، بل يتأثر إلى حدٍّ كبير بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تُنتج ما يُسمى بـ"العوامل الطاردة"، والتي تدفع الأفراد، خاصة من الطبقات الوسطى والفقيرة، إلى البحث عن بدائل خارج حدود الوطن

المطلب الثاني: تحليل التحويلات الخارجية في العراق [2010–2023]: رغم الزيادة السكانية والجاليات العراقية الواسعة في الخارج، ما زال حجم التحويلات أقل من المتوقع. يعود ذلك إلى ضعف الشمول المالي، وتردي البنية المصرفية، واعتماد المواطنين على طرق غير رسمية (عليوي وحسن، 2021، ص75)

جدول (2): تطور التحويلات في العراق للفترة 2010-2023

السنوات	تحويلات العاملين بالخارج (مليون دولار)	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	معدل النمو السنوي %	نسبة التحويلات من GDP %
2010	82.1	-	138.517	-	0.13
2011	115.0	40.07	185.75	34.11	1.12
2012	34.7	-69.83	218.002	17.38	0.12
2013	184.2	430.43	234.638	7.63	0.31
2014	91.9	-50.11	228.416	-2.65	0.32
2015	417.4	354.19	166.774	-26.98	0.60
2016	598.1	43.29	166.744	-0.02	0.59
2017	652.0	9.01	187.218	12.28	0.58
2018	176.5	-72.93	227.367	21.47	0.33
2019	174.8	0.96	233.636	2.76	0.37
2020	38.7	-77.86	180.899	-22.57	0.35
2021	65.6	69.51	209.692	15.91	0.35
2022	367.8	460.67	286.64	36.70	0.38
2023	177.1	-51.85	250.843	-12.48	0.46

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة (2010-2023)

نلاحظ من خلال الجدول أن تحويلات العاملين بالخارج في العراق تشهد تقلبًا واضحًا في حجم التحويلات خلال المدة (2010–2023)، سواء من حيث القيمة الفعلية أو نسبة النمو السنوي أو نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي. ففي عام 2010 بلغت التحويلات (82.1) مليون دولار فقط، بنسبة لا تتجاوز (0.13%) من الناتج المحلي، لكنها شهدت تحسنًا تدريجيًا بلغ ذروته في عام 2016 عندما وصلت إلى (598.1) مليون دولار، بنسبة نمو إيجابية (43.29%)، وهي الأعلى خلال الفترة من حيث القيمة المطلقة. تُعزى هذه الزيادة إلى تحسن أوضاع العاملين في الخارج، خاصة في دول الخليج، بالإضافة إلى توسع قنوات التحويل الرسمية. إلا أن الوضع انقلب في عام 2020 بسبب تأثيرات جائحة كورونا، حيث هبطت التحويلات إلى (38.7) مليون دولار فقط، بنسبة انخفاض حادة بلغت (-77.86%). ثم عادت إلى الارتفاع عام 2022 لتصل إلى (367.8) مليون دولار، قبل أن تنخفض مجددًا في 2023 إلى (177.1) مليون دولار. أما من حيث النسبة إلى الناتج المحلي، فقد بقيت هذه التحويلات تمثل مساهمة محدودة، لم تتجاوز (0.60%) في أفضل الأحوال، مما يدل على أن تأثيرها في الاقتصاد الكلي ما يزال ضعيفًا نسبيًا، رغم أهميتها للأسر. بصورة عامة، فإن بيانات الجدول تؤكد أن التحويلات الخارجية للعراقيين تخضع لتقلبات شديدة ترتبط بالعوامل الدولية، مثل الأزمات الاقتصادية والصحية، وبالواقع المحلي، كضعف البيئة المصرفية والاقتصادية في العراق.

المطلب الثالث: التحديات والاستراتيجيات المقترحة لتعظيم الاستفادة من التحويلات

أولًا: التحديات التي تواجه تحويلات العاملين في العراق: تعاني تحويلات العاملين في الخارج في العراق من عدة تحديات بنيوية ومؤسسية تحدّ من فاعليتها الاقتصادية، ويمكن تلخيص فيما يلي:

1. ضعف البنية التحتية المصرفية والمالية، وهو ما يدفع العديد من المهاجرين إلى استخدام القنوات غير الرسمية للتحويل، مما يحدّ من قدرة الدولة على تتبع هذه الأموال والاستفادة منها في الاقتصاد الكلي (صالح، 2018، ص102).
2. انخفاض نسبة الشمول المالي، إذ لا يزال قطاع واسع من السكان خارج النظام المصرفي، مما يقلّل من كفاءة استلام التحويلات عبر المصارف والمؤسسات الرسمية (الحسني والهاشمي، 2020، ص84).
3. عدم الاستقرار الأمني والسياسي، الذي يخلق بيئة طاردة للاستثمار، ويُضعف ثقة المهاجرين بتحويل الأموال لغرض توظيفها في الداخل العراقي (الشمري، 2021، ص67).
4. غياب سياسات اقتصادية واضحة لتنظيم التحويلات، حيث لا توجد قوانين أو لوائح مخصصة لتحفيز استقبال التحويلات وتوجيهها إلى قطاعات تنموية منتجة (وزارة التخطيط العراقية، 2022، ص44).
5. ارتفاع كلفة التحويلات الرسمية، بالمقارنة مع الطرق غير النظامية، ما يجعل الكثير من المغتربين يفضّلون الحوالات النقدية المباشرة أو الوسائط غير المصرفية (WorldBank,2023).
6. تذبذب أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، مما يؤثر على القيمة الفعلية للتحويلات ويجعلها عرضة لفقدان جزء من قدرتها الشرائية (Berger et al., 2021).

ثانيًا: الاستراتيجيات المقترحة لتعظيم الاستفادة من التحويلات: لمعالجة التحديات التي تواجه تحويلات العاملين من مورد استهلاكي إلى أداة تنموية، يمكن اقتراح الاستراتيجيات التالية:
1. تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع انتشار المصارف ومراكز التحويل في المناطق الريفية، وتسهيل فتح الحسابات المصرفية، لتشجيع استعمال القنوات الرسمية (الخالدي وعبد الرحمن، 2020، ص61).
2. تحسين البيئة الاستثمارية للمغتربين عبر منح حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية على مشاريع المغتربين، وتسهيل الإجراءات الإدارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (الحسني والهاشمي، 2020، ص86).
3. إطلاق برامج حكومية لتوجيه التحويلات نحو التنمية، مثل إنشاء صناديق وطنية لاستثمار جزء من التحويلات في مشاريع البنية التحتية أو الإسكان أو الزراعة(وزارة التخطيط، 2022، ص45).
4. خفض تكاليف التحويلات الرسمية بالتعاون مع المصارف وشركات التحويل العالمية لتوفير خدمات آمنة وسريعة بتكاليف معقولة (World Bank, 2023).
5. تفعيل دور السفارات والممثليات العراقية في الخارج لتقديم الدعم الإداري والمالي للمغتربين وتسهيل تعاملهم مع القنوات الرسمية.

الاستنتاجات والتوصيات

□اولاً : الاستنتاجات

1. أثبتت الدراسة تؤثر تحويلات العاملين بالخارج بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، لكن مستوى هذا التأثير يختلف حسب البيئة الاقتصادية والسياسات المتبعة في استثمار هذه التحويلات، أن تحويلات العراقيين بالخارج مصدرًا ماليًا مهمًا، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تظل محدودة مقارنة بإمكاناتها، ولم تحقق تأثيرًا كبيرًا على النمو الاقتصادي.
2. تتسم تحويلات العاملين العراقيين بالتذبذب من عام إلى آخر، نتيجة تأثرها بالظروف السياسية والاقتصادية المحلية والدولية، مثل الأزمات الأمنية، وأسعار النفط، وجائحة كورونا.

3. غالبية التحويلات الخارجية تُوجَّه نحو الأغراض الاستهلاكية اليومية أكثر من استثمارها في مشاريع إنتاجية، مما يضعف أثرها التنموي في الاقتصاد الكلي.

4. يفتقر العراق إلى سياسة حكومية متكاملة تستوعب هذه التحويلات وتوظفها في قطاعات إنتاجية قادرة على تعزيز النمو الاقتصادي.

5. يعاني النظام المصرفي من ضعف البنية التحتية وغياب الشمول المالي، وهو ما يؤدي إلى اعتماد واسع على القنوات غير الرسمية للتحويلات ويقلل من قدرة الدولة على الاستفادة منها.

6. عدم استقرار سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار يحدّ من القيمة الحقيقية للتحويلات ويضعف قوتها الشرائية داخل البلاد.

7. يشكّل العاملون العراقيون في الخارج قوة اقتصادية مهمة، إلا أن دورهم ما يزال غير مفعَّل بالشكل الأمثل ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية.

ثانياً: التوصيات

1. تبنّي سياسة وطنية شاملة لتحفيز تحويلات العاملين عبر القنوات الرسمية، وربطها ببرامج تنموية واستثمارية واضحة.

2. تعزيز الشمول المالي من خلال تطوير البنية التحتية للمصارف، وتوسيع انتشار الفروع، وتبسيط الإجراءات أمام المواطنين لاستلام التحويلات.

3. خفض تكاليف التحويلات الرسمية بالتعاون مع البنوك الدولية وشركات التحويل العالمية للحد من الاعتماد على السوق غير الرسمي.

4. استحداث صندوق وطني خاص بتحفيز استثمار التحويلات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع توفير ضمانات وتسهيلات للمغتربين الراغبين بالاستثمار.

5. العمل على استقرار سعر صرف الدينار تدريجيًا عبر سياسات نقدية واضحة لضمان الحفاظ على القيمة الحقيقية للتحويلات.

6. إطلاق برامج توعية للجاليات العراقية في الخارج عبر السفارات لتعريفهم بوسائل التحويل الرسمية وآليات الاستثمار في الداخل.

7. إدماج التحويلات الخارجية في الخطط التنموية الوطنية، وجعلها جزءًا من الموازنات العامة كمورد مكمّل للإيرادات.

المصادر Reference

1. الأفندي، محمد أحمد. (2012). مقدمة في الاقتصاد الكلي (الطبعة الثانية، ص. 313). صنعاء: دار الكتاب الجامعي.
2. أحمد، آدم مهدي. (1999). الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. الخرطوم: الشركة العالمية للنشر والطباعة.
3. الحسني، أحمد، والهاشمي، علي. (2020). التحويلات المالية الخارجية وأثرها في الاقتصاد العراقي. بغداد: دار الشروق.
4. الخالدي، فاضل، وعبد الرحمن، نزار. (2020). الاقتصاد العراقي بين الريع والتحويلات الخارجية. جامعة الكوفة.
5. الخلفية، عبد الله بن محمد. (2011). التحويلات المالية وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية. الرياض: معهد البحوث الاقتصادية.
6. الجنابي، علي حسين. (2015). الاقتصاد الكلي: تحليل وتطبيقات. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
7. القطيفي، عبد العزيز عبد الله. (1999). النمو الاقتصادي: نظريات النمو الديناميكي والمنهج الرياضي. بغداد: دار الكتب.
8. العبيدي، منذر خليل. (2018). النمو الاقتصادي: المفهوم والمحددات والتجارب الدولية. البصرة: جامعة

البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد.
9. الهاشمي، صباح، والخليفة، محمد. (2009). النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر.
10. جرار، جبار عبد الرسول. (2018). تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في العراق للمدة 1990-2016 [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.
11. عليوي، أحمد، وحسن، فلاح. (2021). التحويلات الخارجية في العراق: تحليل اقتصادي. مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، عدد 129.
12. قيوم، محمد، وكيودار، آصف. (2020). تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في البلدان النامية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
13. ريتشار، ريتش، وبايج، بيتر. (2015). التحويلات المالية والتنمية الاقتصادية. ترجمة: المركز القومي للترجمة. القاهرة: سلسلة الاقتصاد الدولي.
14. منظمة الهجرة الدولية. (2016). تقرير عن النزوح القسري في العراق: موجة النزوح خلال السنوات 2005–2007. منظمة الهجرة الدولية.
15. صالح، جاسم. (2018). مدخل في الاقتصاد الكلي. البصرة: دار القادسية.
16. وزارة التخطيط العراقية. (2022). تقرير الهجرة والتنمية في العراق. بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.
17. Acemoglu, D. (2023). Economic Growth: Lectures 2 and 3. Massachusetts Institute of Technology.
18. Ando, A., & Modigliani, F. (1963). The life cycle hypothesis of saving: Aggregate implications and tests. American Economic Review, 53(1).
19. Asian Development Bank. (2022). Migration and Remittances in the Philippines: Stabilizing Forces for Development. ADB Reports.
20. Berger, M., Smith, T., & Yoon, J. (2021). Remittances and Development: A Macroeconomic Perspective. Oxford University Press.
21. Howitt, P. (2018). Endogenous Growth Theory. In S. N. Durlauf & L. E. Blume (Eds.), The New Palgrave Dictionary of Economics (2nd ed.). Springer.
22. International Monetary Fund (IMF). (2023). Balance of Payments Manual. Washington, DC.
23. .Spatafora, N., Gatti, R., Rogers, H., & Demirullahu, E. (2021). Education and Health for Inclusiveness. International Monetary Fund.
24. World Bank. (2021). Remittances Data. Retrieved from: https://www.worldbank.org
25. World Bank. (2022). Migration and Development Brief 36. Washington, DC.
26. World Bank. (2023). Migration and Development Brief 38. Washington, DC: World Bank.